

المعهد العالي للقضاء  
المادة: طرق البحث القانوني  
الفصل: الثاني  
المحاضر: د. عياد دربال

## المحاضرة الثالثة<sup>1</sup>

### قواعد الكتابة القانونية

نعلم الآن أن اتباع منهج البحث العلمي في الدراسة يعني استخدام الأدوات والمواد والوسائل المناسبة لدراسة مشكلة البحث بأسلوب لغوي سليم. كما ندرك أن لهذا المنهج، علاوة على الضوابط الفنية، ضوابط أخلاقية تتعلق بالتزام الباحث بالنزاهة والأمانة العلمية والتجرد من الميول الشخصية.

وإذا كانت الضوابط الأخلاقية متوافقة، في عمومها، بين مناهج البحث العلمي في كل الميادين، فإن نظيرتها الفنية تطبعها بعض خصوصيات فرع العلم موضوع البحث. ومن هنا، سنتناول دراستنا بتفصيل القواعد الفنية لكتابة البحث القانوني، مع التركيز على ما يهم منها رجل القضاء في إعداد مذكراته القضائية على اختلاف أنماطها.

تتعلق هذه القواعد بالأسلوب القانوني، وبأدوات الربط بين الجمل، وبعلامات الترقيم.

### المطلب الأول: الأسلوب القانوني

جودة الأسلوب القانوني عنصر أساسي في البحث القانوني، وتحقيقها يتوقف على الإلمام بفنون الصياغة القانونية. وإذا كان للباحث في هذا الفرع من العلوم هامش من المرونة في اختيار الألفاظ وفي نظم العبارات، إلا أنه غالباً ما يظل حبيس مفردات قانونية ودلالات اصطلاحية. فللقانونيين لغتهم المميزة عن لغة غيرهم في العلوم الإنسانية الأخرى. يصل التغير إلى حدٍ يستصعب معه هؤلاء إدراك بعض دلالاتها.

ولا يقتصر دور الصياغة القانونية السليمة على الجانب الشكلي فقط؛ فقيمة ما يقدمه الباحث من إنتاج علمي تتجاوز مجرد حسن حيك الجمل وفن إخراجها،

<sup>1</sup> المرجع الأساسي للمحاضرة: د. فرج حمودة، قواعد البحث القانوني، مكتبة الوحدة، طرابلس، الطبعة الأولى 2019

لترتبط بعمق الأفكار والتحليلات وغزارة المضمون. لا يفهم من ذلك تفضيل هذا على ذلك. فاللغة وعاء الأفكار، والاهتمام بجمال الوعاء مع إهمال ما يحويه ينتج مضموناً مبتدلاً، هزياً، سطحياً. لكن الأفكار تبقى مفاهيم مجردة لا يمكن لمسها أو رؤيتها ما لم يقولها الباحث في جسم لغوي سليم. فبدون هذا، يمتنع إدراكها، وتظل حبيسة صاحبها.

لا تقف أهمية الثراء اللغوي، وسلامة نسج الكلام، واستعمال الألفاظ المناسبة، عند هذا الحد من القيد اللفظي واستعصاء التواصل مع الغير، بل تتعداه إلى تكوّن قيدٍ في الخيال والتفكير أيضاً. وهذا، ولا ريب، فقرٌ فكريٌّ لسبب بسيط هو أنه لا مجال لتكوّن الأفكار والتصورات خارج اللغة. وإذن، فلتفكر وتتحدث بعمقٍ وبدقةٍ وبمهارة، تحتاج أن يكون تحت تصرفك لغةٌ ثريةٌ ومنوعةٌ، أي أن جودة تعبير الباحث، وكذلك جودة تفكيره، تتوقفان بشكل كبير على سلامة لغته وثراء قاموس جملة ومفرداته. فكلما تطورت لغته، تعاظمت مقدرته على التفكير والتحليل المنطقي وعلى عرض أفكاره.<sup>2</sup>

لكتابة بحث قانوني بأسلوب سليم، يجب أن يُصاغ بلغة صحيحة وفي تراكيب مناسبة، وعلى الخصوص، يلزم أن يتقيد بالقواعد التالية:

### أولاً: حسن استخدام المصطلحات القانونية

على الباحث أن يحسن انتقاء المفردات ذات المدلول القانوني المراد. فالمصطلحات القانونية ألفاظٌ دقيقة المعاني، وقد يتبادر إلى الذهن أن كثيراً منها مترادفات يحلُّ بعضها محل بعض، إلا أنها في الحقيقة ليست كذلك. لذا، يجدر الحذر في استعمالها؛ إذ كثيراً ما ينشأ عن إقحامها في غير موضعها انحرافٌ عن المعنى المقصود، أو غموضٌ في تبيانه، أو إرباكٌ في الفهم. فعلى سبيل المثال، ليس الفسخ كالانفساخ، ولا البطلان المطلق كالنسبي، ولا الطعن بالنقض كنظيره بالاستئناف،

<sup>2</sup> ماريو بارغاس يوسا، لماذا نقرأ الأدب، في داخل المكتبة خارج العالم، نصوص عالمية حول القراءة، اختيار وترجمة راضي النماصي، الطبعة الأولى

وليس المتهم بجان ولا مشتبه به، ولا القرار بلائحة، ولا القانون بدستور، ولا الأمر بحفظ الأوراق كعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، ولا الجنحة كالجناية.

### ثانياً: استعمال الجمل القصيرة

من سمات العمل القانوني نظمُه وسرد أفكاره في جمل قصيرة يتصل بعضها ببعض اتصالاً موضوعياً. فهذا يحفظ نفس القارئ من الانقطاع، ويساعد في انسياب الأفكار في ذهنه قبل احتمال تلاشيها في الذاكرة، ويفضي، من ثم، إلى استساغتها واستيعابها.

ومن المعلوم أن الجملة، وإن قصرت، يجب أن تكون تامة المعنى. والجملة القصيرة المقصودة في مقام البحث القانوني هي تلك المعبرة عن معنى محدد في مفردات قليلة، بحيث يصعب إفشاء هذا المعنى بدقة في جملة أقصر أو مفردات أقل. وفي المقابل، تكون الجملة طويلة إذا ضمت كلمات زائدة لا يؤثر في وضوح المعنى حذفها ولو تطلب الأمر إعادة الصياغة. كما تكون طويلة، وإن خلت من الزوائد، وذلك إذا أمكن تفكيكها إلى جمل قصيرة تحقق المعنى المقصود.

يرتبط بهذه السمة أن تكون الجملة معتدلة في مدلولها أيضاً. فعلى الباحث أن يلزم الحذر في استعمال ألفاظ المبالغة وفي عبارات التعميم، وأن يتجنب إطلاق الأحكام بلا سند؛ فهذه جميعها تطيل الجملة، فلا يصح استعمالها إلا عند لزومها.

### ثالثاً: تسلسل الأفكار

ويقصد بتسلسل الأفكار ورودها في سياق جمل مسترسلة لا يعترضها عائق. يقتضي هذا، بوجه عام، أن تكون كل جملة مترتبة على ما قبلها، مقدمة لما بعدها. كما ينبغي أن يرتبط التمهيد لكل فقرة بالعنوان.

ومن المناسب أن تكون الجملة الاستهلالية، لاسيما في الفقرة الأولى، اقتباساً يكون تمهيداً لمشكلة البحث. من قبيل هذا، أن يورد الباحث قبساً من مبدأ قضائي في

الفقرة الافتتاحية يصلح أن يكون مقدمة تعرض مشكلة البحث، ليلها عرضٌ لخطوات تحليلها.

وكثيراً ما يحتاج الباحث في عرض أفكاره لقوالب لغوية تظهر ترابطها. من ذلك استعمال العبارات: بتعبير آخر؛ من ناحية ثانية؛ فضلاً عن ذلك؛ علاوة عليه؛ أضف إليه. وقد تُظهر ابتنائها على بعضها مثل: وعليه؛ وإذن؛ ترتيباً عليه؛ تأسيساً عليه؛ بالتالي؛ ينبني على ذلك؛ يلزم عن هذا؛ بحكم اللزوم العقلي؛ لما كان ذلك؛ ومن ثم.

#### رابعاً: عرض الآراء الفقهية والمبادئ القضائية

يفرض مبدأ تراكمية المعرفة على الباحث أن يتناول آراء من سبقوه في دراسة المشكلة القانونية في تفرعاتها، سواء كان ذلك عرضاً لها أو رداً، أو استدلالاً بها. ثم إنه لا يتصور في الباحث الموسوعية للإحاطة بكلّ جزئيات الموضوع. وعليه، فلا غنى له عن الاستعانة بأفكار من سبقوه ودراساتهم، مع مراعاة أن الأمانة العلمية تفرض الإشارة إليهم، اللهم إلا فيما صار بدهياً في علم القانون. ومن ناحية أخرى، فإن استشهاد الباحث بآراء تؤيد اتجاهه في الموضوع يزيد في قوة حجته، وعرضه لآراء معارضية يشهد لموضوعيته.

وعلى الباحث في عرض تلك الآراء نقلُ مضمونها ملخصاً لا اقتباس كلماتها حرفياً. فالاقتباس مقصور على الحالات التي يكون فيها لبسطها على حالتها مغزى سائغ. ولا يصح للباحث في الحالتين أن يسترسل متجاوزاً حدود الفكرة المرتبطة بالموضوع إلى ما لا صلة له به.

#### خامساً: تجنب القفز في الأفكار وفي التقسيمات

القفز في الأفكار هو انتقال الباحث بعد انتهاء عرضه للفكرة المطروحة إلى عرض فكرة جديدة، أو فرعية، أو منفصلة دون توطئة. قد يكون ذلك في إطار الفقرة الواحدة، أو بين فقرات العنوان الواحد، أو عند التحول من تقسيم إلى آخر.

يحسن الباحث أن يوطئ للفكرة بما يناسب التمهيد لها. له في هذا أن يستعمل أدوات الربط المنطقي، أو خلاصة قصيرة للفكرة السابقة يربطها بخلاصة أقصر لما سينتقل إليه.

### مثال للانتقال الهادئ من فقرة إلى أخرى: (تحتاج مراجعة)

"حيث إن تكييف الدعوى من تصريف المحكمة، تصريفاً تتقضي فيه حقيقة طلبات المدعي وتستظهر مراميها، انتهاءً إلى إعطاء الدعوى وصفها وتكييفها الصحيحين دون تقييد بتكييف أحد ولا بما يستند إليه في تأييد طلبه أو بالنص القانوني الذي يعتمد عليه. وحيث إن المدعي يطلب تصفية التركة لتحديد أعيانها ومن بعد بيان نصيب كل وارث فيها، فإن طلبه هذا ينطوي في ظاهره على دعويين: دعوى تصفية تركة؛ ودعوى قسمة أعيانها بين الخصوم بحسب الفريضة الشرعية. ولهذا، فالمحكمة توطئةً للتكييف السليم، تستهل باختبار هذا التكييف."

وحيث إنه عن تكييف الدعوى بأنها دعوى تصفية تركة، فالمحكمة في اختباره تتعقب المفهوم اللغويّ لعبارة "تصفية التركة"، ثم مدلولها الاصطلاحيّ في التشريع والقضاء...."

### مثال للانتقال الهادئ من تقسيم إلى آخر:

"والخلاصة هي أنه .... على أن ذلك يثير تساؤلاً مهماً يتعلق بـ .... عرض أبعاد هذا التساؤل ومحاولة الإجابة عنه هو ما سيكون موضوع المطلب التالي."

### سادساً: تجنب التكرار

التكرار هو ترديد الكلمة أو الجملة أكثر من مرة في سياق واحد. وهو، في اللغة العربية، ليس عيباً بمجرد، بل إنه في بعض المواضع علامة جمال بارزة تزيد الكلام حسناً. وقد تكون له فوائد بلاغية مهمة تقوي الدلالة، وتنبه القارئ إلى ما يوليه الكاتب من أهمية للجمل أو الكلمات المتكررة. ولهذا نجده مبرراً في حالات التوكيد أو التنبيه، أو التهويل أو التعظيم.

وأما التكرار الذي نعنيه في هذا المقام، فذلك الذي تردّد فيه الجمل أو الكلمات دون موجب. وعادة ما يظهر إما في شكل التعبير عن الفكرة نفسها لأكثر من مرة، سواء

بصيغة مماثلة أو مختلفة، وإما في شكل استعمال الكلمة الواحدة أو مرادفها بإفراط لا مبرر له. مثل هذا التكرار لا يثمر إلا عن نصٍّ مشوه الصياغة، ضعيف الدلالة، يؤذي الحس الأدبي، ويحمل القارئ على الملل والشعور بالخيبة، وكثيراً ما يدفعه إلى ترك النص.

ولا يقتصر التكرار على اللفظ؛ إذ يطال المعنى أيضاً؛ كالقول: "قضت المحكمة برفض الدعوى، ولم تجب المدعي إلى طلبه"؛ "والمحكمة تقبل دفع المدعي، ولا ترده." فرفض الدعوى هو ذاته عدم إجابة المدعي لطلبه، وقبول دفعه هو ذاته عدم رده.

وترجع ظاهرة التكرار المذموم في الكتابة إلى ثلاثة عيوب رئيسة:

الأول، عدم التقسيم الجيد لأجزاء الموضوع، ما يجد معه الباحث نفسه مضطراً إلى تكرار بعض ما تناوله في جزء آخر من بحثه؛

الثاني، تقصُّد الكاتب الإطالة تركيزاً على العنصر الكمي؛

الثالث، ضعف لغة الباحث. فالباحث الذي لا يجيد اللغة يواجه معاناة في إيصال فكرته. لهذا، يجد نفسه مضطراً لإكثار الكلام بسبب قلة دلالاته.

وإذا لم يكن تفادي العيبين الأول والثاني بالأمر العسير، إلا أن الحال ليس كذلك مع العيب الثالث. صحيح أن من العيوب اللغوية المشينة للبحث ما يتيسر تجنبه. من ذلك أن علاج مشكلة تكرار الكلمة الواحدة في الجملة ذاتها أو في جمل مترابطة باختيار الضمائر التي تعود على الكلمة المعنية. وفي المثال التالي توضيح لذلك:

"قضت المحكمة العليا في حكمها الصادر مؤخراً بأن المحكمة العليا وحدها هي صاحبة

الاختصاص الأصيل بنظر الدعوى الماثلة. فلئن كانت المحكمة العليا محكمة قانون من حيث

الأصل، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة امتناع تعرض المحكمة العليا لموضوع الدعوى. فالمحكمة

العليا هي المحكمة التي تعلى هرم السلطة القضائية، وهذا يجعل من هذه المحكمة صاحبة

الكلمة الفصل في هذه الدعوى."

لن يستسيغ القارئ هذه الفقرة وقد كدّست في ذهنه كلمة "المحكمة العليا" دون حاجة. هذا مثير للملل ومشتت للتركيز ودافع للتوقف عن مواصلة القراءة. ولو صيغت الفقرة على النحو التالي، لجاءت سليمة سلسلة:

"قضت المحكمة العليا في حكمها الصادر مؤخراً بأنها وحدها صاحبة الاختصاص الأصيل بنظر الدعوى الماثلة. فلئن كانت، من حيث الأصل، محكمة قانون، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة امتناع تعرضها لموضوع الدعوى. فهي المحكمة التي تعلى هرم السلطة القضائية، وهذا يجعل منها صاحبة الكلمة الفصل في هذه الدعوى."

لكن الأمر مختلف فيما يتعلق بعيب تكرار الجمل بدافع توضيح المعنى؛ إذ كثيراً ما ينشأ هذا عن افتقار الباحث قدراً من الرصيد اللغوي يسعفه في التعبير عن فكرته بمفردات وجمل مبيّنة، ظاهرة الدلالة على المقصود منها. فمعاناة الباحث ههنا لا تتعلق بقواعد لغوية بسيطة يسهل الإمام بها، وإنما بإفلاس لغوي لا تنفع معه الحلول الجزئية، ولا سبيل لعلاجه إلا بجهد وكفاح. ولعل أهم سبيل إلى ذلك، إن لم يكن الوحيد، هو الإقبال على القراءة الواسعة. إن "الشخص الذي لا يقرأ، أو يقرأ قليلاً، أو يقرأ كتباً سيئة، سيتكون لديه عائق مع الوقت: ستجده يتحدث كثيراً، ولكن المفهوم قليل، لأن مفرداته ضعيفة في التعبير عن الذات."<sup>3</sup> وكما سبق القول، من يملك لغة ثرية ومنوعة، يكون بالضرورة جاهزاً للتفكير، حاضر التعبير الملائم لكل فكرة بوضوح لا يحتاج محاولات متكررة سعياً إلى ضمان فهم المقصود.<sup>4</sup> كذلك، فإن كثرة الكتابة، ومحاكاة أساليب الكتاب والأدباء ورجال القانون الأكفاء يقوي أسلوب الباحث، ويسلس سطر أفكاره وصّبّها في وعاء جميل الشكل دقيق الفحوى.

### سابعاً: تحاشي الإيجاز المخل

ويقصد بالإيجاز المخل، افتقار النص لعناصر مفيدة في فهم الفكرة، والاكتفاء بعموميات تحتاج تفصيلاً يعصمها من احتمالها أكثر من معنى. من ذلك الاقتصار

<sup>3</sup> ماريوبارغاس يوسا، لماذا نقرأ الأدب، المرجع السابق، ص 92

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 93



على عرض النص القانوني المستدل به بالرغم من غموض دلالاته. كما يعد إيجازاً مغللاً تناول الإشكالية وعرض النتائج والحلول مع إهمال الشروح الفقهية، أو الأحكام القضائية التي تصدت لها بالتحليل.

ويدخل في الإيجاز المخل أيضاً بتر الجمل بترأ يعطل فهم فحواها أو يبهمه؛ كأن يسيئ الكاتب استخدام ضمير الغائب في الجملة الواحدة، أو يبالغ في استعماله إلى حدٍ يثير الالتباس بشأن المقصود بكل ضمير.

### ثامناً: تفادي تتابع النكرات أو مشتقات الجذر الواحد

ويقصد بتتابع النكرات توالي نكرات عدة في الجملة الواحدة؛ كأن يكتب الباحث: "نشرُ إعلان قرار فوز عرض خدمة مشروع منظومة محكمة استئناف طرابلس رقم 3 يعدُّ قبولاً من الوزارة للعرض".

وأما تتابع مشتقات الجذر الواحد، فيكون باستعمال كلمات متجانسة في اللفظ في الجملة الواحدة؛ مثل:

- شرع المشرع تشريعاً جديداً؛
- تتميز النصوص القانونية بمزايا خاصة تميزها عن غيرها؛
- ولنا هنا أن نسأل السؤال التالي؛

وإن لم يكن هذا التتابع بعيب شائن في الكتابة، إلا أنه مثلبٌ يصيب النص ببعض الركاقة فيفقد جودته من الميسور تحقيقها. إن مجرد إعادة صياغة الجملة باستعمال مترادفات، أو بتقسيمها إلى عدة جمل، كفيل بالتغلب على هذه المشكلة والمحافظة على دقة التعبير في نص متناغم متيسر القراءة والإدراك.

## تدريب: لاحظ مدى سلامة هذه الفقرات في ضوء القواعد السابقة

- لا تلازم بين إخفاق المدعية في إثبات الوراثة وعدمها. ولهذا، فليس الحكم بالرفض، بسبب خلو أوراق الدعوى من السند القانوني للإرث، بحكم حاسم لا وجه للرجوع فيه، وليس من شأنه أن يمنع المدعية من معاودة إقامة دعواها أمام هذه المحكمة إذا ما تفادت أسباب عدم إجابتها وتغيرت حالة الأوراق التي انتهت بهذا الحكم. فهذا الحكم لا يعدو في جوهره أن يكون قضاءً في الدعوى بحالتها الراهنة التي لا تكفي لوضع حد لها. فلا تكون له إلا حجية موقوتة تقتصر على هذه الحالة مادامت لم تتغير.

- في إدارتها لمرفق التسجيل العقاري، تمارس المصلحة أعمالاً قانونية وأخرى مادية. يُقصد بالأعمال القانونية التصرفات التي ترتب مراكز قانونية كالقرارات الإدارية والعقود. أما ما عدا ذلك، فيدخل ضمن طائفة الأعمال المادية. ولقصور ما يصدر عنها من شهادات إدارية عن التأثير على المراكز القانونية للأفراد، فإنها تعد من قبيل الأعمال المادية.

- من المعلوم في القانون أن توزيع الاختصاص بين سلطات الدولة موكول للمشرع وحده، وأن القراءة العامة لقواعد الاختصاص النوعي تكشف عن مراعاة المشرع في هذا التوزيع الصالح العام الذي يفرض تقسيم العمل حتى يتفرغ كلُّ موظف وكلُّ هيئة لهما أنيط به؛ إذ هذا يساعد على أداء المهام على أحسن وجه. وعليه، لا تختص أي جهة بعملٍ إلا إذا أعطاه المشرع سلطة ممارستها. ولهذا كانت القواعد التشريعية في الاختصاص قواعد متعلقة بالنظام العام، فلا يجوز الاتفاق على خلافها، ولا تشفع حالة الاستعجال لمخالفتها.

يترتب على مخالفة قواعد توزيع الاختصاص بين سلطات الدولة أن يولد عمل غير المختص معيباً بعيب عدم الاختصاص. وتبلغ هذه المخالفة مداها في حالة اغتصاب السلطة التي من صورها مصادرة هيئة عملٍ هيئة أخرى لا رابطة تبعية بينهما. ومن أهم نتائج هذا الاغتصاب، انحدار عمل المغتصب إلى العدم، بحيث لا يعد أكثر من عمل مادي عديم الأثر القانوني.

- يقصد بتفسير النص تحديد معناه واستنباط الحكم القانوني الذي يتضمنه، وذلك من أجل تطبيقه تطبيقاً سليماً. وفي العموم، فإن النص ذا العبارات الصريحة في الإنشاء عن المقصود، البالغة من الوضوح حداً لا يبعث على الانحراف عنها، لا يحتاج تفسيراً، ولا يجوز تأويله إلى غير مدلول ألفاظه ظاهرة البيان. فمناط التفسير هو إيضاح ما قد يعتري النص من غموض، أو تكملته، أو إزالة تعارضه مع غيره، أو استنباط حكم لحالة لا يشملها بعباراته، حتى يمكن تطبيقه على نحو عادل.

- فصلت المادة الثالثة صنوف أعمال مصلحة التسجيل العقاري المرادة بالتعليق. وقد جاء نصها طافحاً بالدلالة على أن المقصود هو أعمال نقل الملكية وتسجيلها وتوثيقها وتحقيقها فحسب. ولا يدخل في ذلك، لا لفظاً ولا معنى، منح شهادة حالة العقار. فهي أولاً مجرد إفادة إدارية بحالته في واقع سجلات المصلحة، ثم إنه ليس في وسعها القانوني أن تتسبب في ما تغياً المشرع الحؤول دونه أثناء الفترة الانتقالية.

## أساسيات لغوية في البحث العلمي

يتطلب الأسلوب العملي في صياغة البحث سلامة اللغة. ومن أساسيات ذلك سلامة الإملاء والترقيم والتشكيل.

### علامات الترقيم:<sup>5</sup>

المطلب الأول: أقسام علامات الترقيم

الفرع الأول: علامات الوقف

أولاً: النقطة

ثانياً: الفاصلة

### ثانياً: الفاصلة

رمز الفاصلة هو (،) وليس كما يشيع بين الكثير من استعمال الرمز الأجنبي (،). وكغيرها من علامات الترقيم، لا تفصل بينها وبين الكلمة التي تسبقها مسافة.

### مواضع استعمال الفاصلة:

1. بين الجمل التي يتكون من مجموعها كلام تام الفائدة في معنى معين، مثل:
  - إن محمداً طالب مهذب، لا يؤذي أحداً، ولا يكذب في كلامه، ولا يقصر في دروسه.
2. بين الجمل القصيرة المعطوفة المستقلة في معانها، مثل:
  - الصدق فضيلة، والكذب رذيلة، والحسد منقصة وعجز.
  - الدنيا خير كتاب، والزمان خير معلم، والله خير الأصدقاء.
3. بين الجمل الصغرى أو أشباه الجمل، بدلاً من حرف العطف، مثل:
  - عند النهر، فوق الرابية، تحت سماء صافية، انتشر قطع الغنم.

<sup>5</sup> مقتبس بتصريف من موضوع: علامات الترقيم في الكتابة العربية ومواضع استعمالها. متاح على [هذا](https://www.diwanalarab.com/) الرابط على الشبكة العنكبوتية: <https://www.diwanalarab.com/> علامات-الترقيم-في

4. بين أنواع الشيء أو أقسامه، مثل:  
- المخلوقات الأرضية أربعة أنواع رئيسية: الإنسان، والحيوان، والنبات، والجماد.
5. بعد لفظ المنادى المتصل، مثل:  
- يا أحمد، اجتهد في دروسك.
6. بين الشرط وجوابه لاسيما إذا كانت جملة الشرط طويلة، مثل:  
- إذا لم تبكر باتخاذ الاحتياطات المناسبة لمواجهة الشتاء، فقد يشق عليك.
7. بين القسم وجوابه، مثل:  
- والله الذي خلق السموات والأرض، لأجتهدن.
8. قبل الجملة أو شبه الجملة شبه الاعتراضية وبعدها، مثل:  
- أكلت، عند الساعة صباحاً، تفاحتين.
9. بعد الكلمة أو العبارة التمهيدية، مثل:  
- أخيراً، وصل المحاضر الذي انتظره الطلاب.  
- عند الثامنة صباحاً، وصل المحاضر.  
- طبعاً، إذا أسندت الأمور إلى غير أصحابها، هلكت الأمة.
10. بعد حروف الجواب (نعم، لا، كلا، بلى) وكلمات التعجب التي تنصدر الجملة،  
مثل:  
- نعم، فعلت ذلك.  
- عجباً، كيف تأخرت؟!  
- آه، ما أمر الفراق!
11. قبل كلمة مثل التي تسبق المثال، مثل:  
- تتكون الجملة الفعلية أساساً من فعل واسم، مثل: قام محمد.
12. بين عنوان الكتاب، ودار النشر، ومكانه، وتاريخه؛ وذلك عند تدوين الهوامش،  
أوقائمة المصادر والمراجع، مثل:  
- د. فرج حمودة، قواعد البحث القانوني، مكتبة الوحدة، طرابلس، الطبعة الأولى 2019.